أسواق الأرصفة تنتشر في رمضان!!

أسواق الأرصفة تزداد انتشاراً واتساعاً في معظم المحافظات اليمنية لكن العاصمة صنعاء هي الأوفر حظا في انتشار هذه الأسواق والمقصود هنا ليس الأسواق الشعبية العادية، وإنما تجارة الأرصفة حصراً والتي يقوم أصحابها بعرض بضائعهم على العربات أو بافتراش مساحات واسعة من الأرصفة والساحات وعلى الرغم من قيام المستهلك بمعاينة هذه البضائع بشكل شبه يومي، فهو لا يسأل نفسه حول آليات إدخال هذه المنتجات.

تحقيق/عبدالله الخولاني

> في حال القيام بجولة ميدانية والوقوف على كثب على هذه البضائع، ليس من الصعب الاكتشاف أنها مخالفة وغير مطابقة للمواصفات والمقاييس ، وهي غالباً ما تشق طريقها ضمن أساليب وطرق ملتوية، ومن خلال أقنية التهريب، إلى جانب حضور بعض السلع بطرق نظامية مثلما هو واقع الحال مع المنتجات الصينية، التي تشهد تسويقا كثيفا وحضورا ليس مسبوقا وما يميز هذه الأسواق عن غيرها... أن المستهلك العادي باستطاعته العثور على احتياجاته بأسعار منخفضة تقل عن مثيلاتها في المحال التجارية بنسب مغرية، وإنما مع فارق أن معظم هذه السلع غالبا ما تكون مقلدة أو ذات جودة منخفضة جداً، والمستهلك يدرك سلفاً، أن ليس هناك ما يضمن جودتها أو سلامتها وصلاحيتها، والباعة أساساً ليسوا على استعداد التعاطي مع الزبائن بفواتير تمكنهم من استبدال البضائع في حال عدم صلاحيتها عند الاستخدام، سواء تمثلت هذه البضائع والمنتجات بأجهزة كهربائية وإلكترونية وأدوات منزلية أم حتى غذائية منتهية الصلاحية.

تزوير

الملفت في منتجات هذه الأسواق، أنها غالباً ما تعود إلى مئات الماركات والأصناف المقلدة والمزورة، ويتم إنتاجها في عدد لا حصر له من بلدان العالم ولأن تجارة الأرصفة تزداد اتساعاً، ولم تعد كما كانت عليه قبل سنوات، فلسان حال المستهلكين يسأل: إذا كانت أسواقنا مفتوحة على مصراعيها وبهذا الاتساع اللامتناهي من الفوضى... لماذا ينحصر حضور المنتجات بسلع رديئة والأقل شهرة ورواجاً في أسواق العالم.؟.. وماذا يعني غياب المنتجات الأصلية وذات الماركات المشهورة.

اذا كنت مارا مرور الكرام على رصيف شارع رئيسي في وسط العاصمة صنعاء تسمع دون سابق إنذار أو استئذان هتافات ونداءات من هنا وهناك، نداءات تغري فضولك البشري لمعرفة ما يباع عصائر بخمسين ريالاً فإذا بك ترى تجمعات غفيرة من الناس وحشود في كل خطوة تخطوها على الرصيف، يتوالى عليها كل من هب ودب لاقتناء حاجياته، هنا حيث يعرض باعة الأرصفة بضائعهم وتتداخل أصواتهم الكل يعلن عن مزايا بضاعته وعن رخص ثمنها .

يعلل الكثير من الباعة أن السبب الرئيسي للجوء لهذه المهنة هو نتيجة ضيق فرص العمل، بيد أن الحاجة لتوفير لقمة العيش هي الدافع إلى الصبر وتحمل مشقات التنقل والبيع والشراء على أرصفة الشوارع .

ضرورة

أحد باعة الأرصفة محمد الرباحي حاصل على بكالوريوس تجارة يقول: تخرجت سنة 1998 لكنني لم أحصل على وظيفة حكومية أو خاصة ،ولم أجد أمامي سوى رصيف التحرير أقضي يومي فيه لعلي أضمن لقمة عيش أطفالي الخمسة، ربحي بسيط جداً لأني أعتمد المبدأ الذي يقول بيع كثيرا ورابح قليلا

جل المتسوقين من باب اليمن يؤكدون أنه لا غنى عن منتجات الرصيف مطلقا تقول أم صالح ربة بيت: أنها اعتادت شراء حاجياتها من السلع من الباعة الجائلين، لأن أسعارها نصف سعر مثيلاتها في المحلات التجارية و يتفق معها عبد الله موظف ورب أسرة مكونة من تسعة أفراد قائلا: "لقد تعودت شراء متطلبات عائلتي من باعة الأرصفة، خصوصا الملابس ، فبمبلغ 20ألف ريال أستطيع أن أشتري لكل واحد أغراضه من الملابس، أما في المحلات التجارية فهذا المبلغ لا يسد متطلبات حتى ولد واحد.

أرقام

تمثل تجارة التجزئة خارج المتاجر(المتجولون)%8من إنتاج التجارة الداخلية في اليمن ويعمل فيها اكثر من 30الف عامل محققين قيمة إنتاجية تتجاوز 100مليار و800مليون ريال.

إقرار لائحة تنظيم العمالة في الشركات النفطية بحضرموت

المكلا/ سبأ

>،، ناقش اجتماع عقد أمس بمدينة المكلا برئاسة محافظ حضرموت خالد سعيد الديني سبل تعزيز العلاقة بين الشركات الإنتاجية والاستكشافية وشركات الباطن النفطية وذلك من خلال وضع آليات عمل بشان توظيف العمالة المحلية لمناطق الامتياز والمناطق الأخرى.

وفي الاجتماع الذي حضره الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة صالح عبود العمقي ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بمحلي حضرموت صالح الصاري الصيعري اكد المحافظ الديني أن توجيهات رئاسية قد صدرت باستقدام شركة أجنبية تتمتع بالخبرة لاحتواء كارثة جنوح الناقلة شامبيون وما سببه من تلوث في سواحل مدينة المكلا.. مشيدا بشركتي بترومسيلة وشركة توتال على تفاعلها الجاد في احتواء التسرب والتقليل من مخاطر التلوث البيئي وما قدمته شركة توتال من خدمات كبيرة للمواطنين جراء كارثة الأمطار والسيول في 2008م.. مشدداً على ضرورة التنسيق بين السلطة المحلية ومكتبي النفط والمعادن والشئون الإجتماعية في الساحل والوادي لمتابعة قضايا توظيف العمالة وعدم إغفال الجانب البيئي الذي يعتبر مهماً وضرورياً لحياة الإنسان نظرا لما تخلفه هذه الشركات من أضرار كبيرة على البيئة والتي بدورها تنعكس على صحة الإنسان.

وكان مدراء عموم مكاتب النفط والمعادن والشؤون الإجتماعية في ساحل ووادي حضرموت قد استعرضوا عددا من آليات العمل الخاصة بشأن تنظيم وتوظيف العمالة المحلية وفقاً والنسب المحددة لمناطق الإمتياز والمقدرة بـ50% وأبناء المحافظة بواقع 25% والمحافظات الأخرى 25%والتقيّد بعمل هذه اللائحة وعكسها وتطبيقها من قبل الشركات الأم وشركات الباطن .

كما تحدث في اللقاء عدد من ممثلي شركات النفط العاملة في حضرموت أبدوا استعدادهم التام التعاون مع السلطات المحلية بالمحافظة والمديريات فيما يخص توظيف العمالة غير الماهرة والعمالة الفنية.

وخرج اللقاء بعدد من القرارات والتوصيات منها إنشاء لجنة للمتابعة مكونة من مكاتب الشؤون الإجتماعية والنفط بالساحل والوادي ومكتب الشؤون القانونية برئاسة رئيس لجنة الشؤون الإجتماعية بالمحافظة على أن تقوم اللجنة خلال أسبوع بإنجاز آلية عمل موحدة تخص جانب التوظيف في الشركات النفطية وترسل للشركات النفطية خلال أسبوعين ليتم دراستها ورفع مقترحاتها بخصوصها لمناقشتها والوصول إلى آلية عمل تعزز مدى الشراكة المجتمعية بين الشركات والمجتمع المحلي.

كما أوصى الاجتماع بضرورة فتح فروع لمكاتب الشركات في المحافظة تتمتع بواسع الصلاحيات بهدف إنجاز المعاملات وعدم تأخيرها .

صندوق الفرص الاقتصادية يدشن برنامجا تدريبيا لتوعية الصيادين

صنعاء/ سبأ

>،، دشن صندوق الفرص الاقتصادية أمس برنامجه التدريبي والتوعوي للصيادين حول الطرق الصحيحة والسليمة في تداول ونقل وحفظ الاسماك بهدف الحفاظ على جودة الاسماك كنقطة انطلاق في سبيل تحسين وتطوير بقية سلسلة القيمة السمكية .

وأوضح المدير التنفيذي لصندوق الفرص الاقتصادية فوزي فرج التوي لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن البرنامج يستهدف على مدى شهر كامل مجموعة الصيادين في محافظات (حضرموت - عدن -الحديدة) بالتنسيق مع الجمعيات السمكية في تلك المحافظات .

واشار التوي إلى أن البرنامج يهدف إلى تعريف الصيادين بمعنى الجودة وأهميتها والعوامل المؤثرة عليها وتزويدهم بالمعلومات والمعارف المتعلقة بشروط النظافة الصحية على القوارب وبما يتلائم مع أنظمة الجودة ووفقا للإمكانيات المتاحة لديهم ،بالإضافة إلى تدريب الصيادين بكيفية استخدام الوسائل والأساليب اللازمة للحفاظ على الجودة طوال مراحل تداول وانتقال الاسماك .

ولفت إلى أنه سيتم اكساب المستهدفين المهارات والخبرات العملية اللازمة في كيفية التعامل مع الاسماك وبما يضمن سلامتها وتزويدهم بالمعلومات والمعارف الجديدة بما يتلائم مع التطور العلمي والتكنولوجي في مجال الجودة ومعالجة أوجه القصور والإختلالات الموجودة التي تؤثر سلبا على جودة المنتجات السمكية ومدة حفظها وتوعية الصيادين بمفاهيم الجودة وكيف يمكن أن يكونوا انموذجا يحذوا حذوه بقية الصيادين.

واعتبر المدير التنفيذ لصندوق الفرص الاقتصادية الثروة السمكية في اليمن من اهم مصادر الدخل القومي إذ تساهم بقدر ملحوظ في الاقتصاد الوطني كما تساهم في توفير الامن الغذائي للمواطن وتوفر العديد من فرص العمل للمواطنين في كل من عملية الاصطياد ومراكز الإنزال وساحات الحراج ونقل الاسماك.

من جانبه اشار مدير سلسلة القيمة السمكية بالصندوق المهندس خالد أحمد حزام أن البرنامج التدريبي والتوعوي سيشمل محاضرات ومنشورات وملصقات وصورا توضيحية وتدريباً عمليا على القوارب، بالاضافة إلى عرض نموذج لأدوات ووسائل تستخدم بصورة خاطئة وعرض نموذج للأدوات الصحية والواجب استخدامها .

تصدير 19187 طنا من المنتجات الزراعية

سيئون/ سبأ

>،، بلغ اجمالي الصادرات من المنتجات الزراعية من مديريات وادي حضرموت والصحراء للنصف الاول من العام الجاري 2013م 19 ألفا و187 طنا بقيمة اجمالية بلغت 451 مليونا و547 ألف ريال .

ذكر ذلك لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بوادي حضرموت والصحراء كرامه رجب بارفيد .. مبينا أن من اهم الصادرات العسل والبصل والقمح والحنا والسدر والتونه تم تصديرها عبر منافذ الوديعة وشحن ومطار سيئون إلى كل من سلطنه عمان والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وماليزيا والكويت والسودان وسنغافورة .

ونوه أن الايرادات المشتركة الفعلية للمكتب من يناير حتى يونيو 2013م بلغت ستة ملايين و489 ألفا و650 ريالا بزيادة عن الربع المقرر لنفس الفترة بمبلغ ثلاثة ملايين و239 الف ريال بنسبه تنفيذ بلغت 99.5 %.

واوضح بارفيد أن عدد المقيدين في السجل التجاري والصناعي قد بلغ عددهم من يناير حتى يونيو 2013م (184) قيد فيما التجديد بلغ عددهم 169 ليصبح اجمالي المقيدين ثلاثة آلاف و802 حسب استمارة حركة القيد والتجديد ،فيما الاسماء التجارية المسجلة المرفوعة للوزارة من يناير - يونيو2013م بلغ عددها 166 اسما تجاريا والوكالات الأجنبية المجددة لنفس الفترة عشر وكالات .

وحول المخالفات والاجراءات المتخذة أشار إلى أنه قد تم ضبط أحدى عشر مخالفه تتمثل في انتهاء الصلاحية لبعض المواد .